

وفي كلمته الافتتاحية اشار السيد وزير المالية إلى أن اتفاقية التعاون هاته تعد لبنة إضافية في مسار رقمنة و عصرنة إدارة المالية عموماً والأملاك الوطنية بصفة خاصة. كما أن هذه الاتفاقية تشكل حلقة امتداد لاتفاقية التي تم توقيعها في الأيام القليلة الماضية مع وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج. وأكّد السيد الوزير أن هذا الجهد يدخل في إطار تنفيذ برامج وزارتي المالية و السكن و العمران و المدينة في تجسيد مشروع الرقمنة الذي يتم السعي من خلاله إلى تحسين أداء المرفق العام و الحرص على استغلال موارد البلاد بشكل فعال و رشيد.